إيران إلى باب المندب.. فماذا بعد قمة روضة خريم ؟

جورج سمعان

ستكشف الأيام المقبلة مدى أهمية القمة التي عقدت في روضة خريم بين الملك عبد الله بن عبد العزيز والرئيس باراك أوباما. هل تكون لقاء تاريخيا ومفصليا في العلاقة الاستراتيجية بين السعودية والولايات المتحدة، كما كانت حال القمة الأولى بين المؤسس الملك عبد العزيز والرئيس فرانكلين روزفلت في العام 1945، أو القمة التي عقدت بين الملك فهد والرئيس جورج بوش العام 1990 وهيأت لحرب تحرير الكويت؟ لم تكن الأولى بين الزعيمين اللذين التقيا في العام 2009، ولم تكن الأولى بين قادة البلدين منذ الحرب العالمية الثانية، هي إذا لم تكن تقليدية، لأنها جاءت في ظروف دقيقة ومصيرية في الشرق الأوسط، وجاءت فيما غيوم كثيرة تشوب العلاقات بين الرياض وواشنطن، ولم يستطع تبديدها مسؤولون كثر تبادلوا زيارات ولقاءات.

من المبكر بالطبع رصد نتائج القمة في كل الملفات التي تناولها البحث. وهي باتت معروفة وتشمل مساحة واسعة من الإقليم، من مصر إلى فلسطين ولبنان وسورية العراق، ومن اليمن إلى البحرين وإيران. لم يكن الفتور الذي ساد العلاقات وليد أحداث بعينها بقدر ما كان تراكما أفضت إليه أحداث وتطورات قديمة وحديثة. ولا مبالغة في رد البدايات إلى قيام الثورة الإسلامية الإيرانية وتداعيات الحروب الثلاث التي شهدها الخليج. وإلى تصدع للنظام الدولي بفعل انهيار الكتلة الشرقية وما أفضى إليه من تغييرات جوهرية طرأت على العلاقات الدولية، ثم سعي الولايات المتحدة إلى بسط سلطانها على العالم لبناء نظام جديد ذي قطب واحد، متوسلة العولمة والهيمنة على منظمات الأمم المتحدة سلاحا. ثم كان التحول الكبير إثر «غزوتي نيويورك وواشنطن» وما خلفتاه من توتر بين الغرب والعالم الإسلامي وضع المملكة العربية السعودية خصوصا تحت المجهر للأسباب المعروفة. وجاء «الربيع العربي» ليوجه ضربة قاضية لكل ما كان قائما من سياسات واستراتيجيات دولية وإقليمية ولم تنته فصوله وتداعياته بعد.

الخلاصات التي أفضت إليها كل هذه التحولات هي ما عكر صفو العلاقات بين المملكة والولايات المتحدة، فكان لا بد من هذه القمة التاريخية، سواء أعادت ربط ما انفصم أو بددت القليل من نقاط الخلاف بين الطرفين. ومن دون العودة إلى التاريخ القديم، تكفي العقود الثلاثة الأخيرة لتبيان مواقع الخلل الذي أصاب العلاقات: مع انطلاق الثورة الإيرانية لم تتردد المملكة وشريكاتها في التصدي لمحاولات «تصدير الثورة». وكان قيام مجلس التعاون مع اندلاع حرب الخليج الأولى، ومعروف الدور الداعم لبغداد سواء من أميركا والغرب عموما، أو من معظم دول المجلس. ولا حاجة إلى استعادة صفحات الشراكة بين هذه الأطراف في التصدي للغزو السوفياتي لأفغانستان وما كان لهذا التصدي من أثر في انسحاب القوات السوفياتية من كابول. وهو أمر كان بين أحد العوامل التي عجلت في انهيار الكتلة الشرقية. وكانت بدايات التحول إثر أحداث 11 سبتمبر وما تلاها من خروج الرئيس جورج بوش الابن في حروبه الاستباقية، وما رافق ذلك من حملات على المملكة والإسلام عموما.

ولا جدال في الفشل الذي آلت إليه هاتان الحربان. وكان عنوان حملة الرئيس أوباما في السباق إلى البيت الأبيض وعده الأميركيين بالخروج من العراق وأفغانستان بعد التكاليف الباهظة في الأرواح والاقتصاد. يكفي أنه قال أخيرا إن لقدرات بلاده حدودا إثر هذه المغامرات المكلفة التي استنفدتها. صحيح أن الولايات المتحدة تتراجع قدراتها، لكن ذلك لا يعني أنها مرشحة للانهيار التام كما حدث للاتحاد السوفياتي، ولا يعني أن بإمكان فلاديمير بوتين استعادة ما كان للكرملين أيام الحرب الباردة. واضح تماما أن هذه المرحلة الانتقالية في السياسة الأميركية أتاحت لقوى دولية أو إقليمية التحرك لملء الفراغ الذي خلفه انكفاء أميركا عن المنطقة وتحويل هدف استراتيجيتها الأول إلى المحيط الهادئ. وما ساعد هذه القوى غياب القطبين الكبيرين وتوازن القوى الدقيق الذي رسخه صراع النفوذ بينهما. وواضح هنا تقدم الصين وصعود الهند والبرازيل وغيرهما. مثلما هو واضح في المقابل الخلل الذي أصاب النظام في أقاليم عدة في أفريقيا وآسيا. وهو ما لم تكن عليه الحال أيام الحرب الباردة التي حالت دون إعادة النظر في الحدود التي قامت بعد الحربين العالميتين.

ولا يشذ الشرق الأوسط عن القاعدة، فقد أصاب ميزان القوى فيه خلل مردد إلى تلاشي المظلة السوفياتية أولا عن عدد من الدول، ثم انكفاء أميركا ثانيا بعد فشلها العسكري في حربين مدمرتين، رافقهما فشل سياسي في إقامة نظامين ديموقراطيين في كابول وبغداد، نموذجين يحتذى بهما في الطريق إلى بناء «الشرق الأوسط الجديد». من هنا عربدة إسرائيلية بلا رادع تكاد تبتلع ما بقي من أرض فلسطين، ومن هنا تمدد إيران التي باتت تنظر إليها واشنطن حاجة لترتيب انسحاب آمن من أفغانستان، وحاجة لتوفير الاستقرار في منطقة نزلت من رأس سلم الاستراتيجية الأميركية الجديدة التي أعلنها أوباما قبل أقل من سنتين. وهو ما مكن الجمهورية الإسلامية من بسط يدها على سورية ولبنان بعد العراق.

وعلى غرار هذا التمدد الإيراني في المشرق العربي، لا تخفي صنعاء اتهاماتها طهران بدعم الحوثيين بكل ما يحتاجون، حتى باتوا على أبواب العاصمة. وعزز مخاوف اليمنيين رفض الحوثيين أخيراً خريطة الأقاليم في الدولة الاتحادية التي أقرها مؤتمر الحوار الوطني، بعدما فشلوا في إطاحة أو عرقلة هذا المؤتمر الذي رعته الأمم المتحدة ومجلس التعاون. وتحذر دوائر رسمية في اليمن من رغبتهم في التمدد نحو الجوف حيث بعض الثروة النفطية، وغربا نحو البحر، في محاولة لقيام دويلة ترعاها الجمهورية الإسلامية، فتكون تاليا قادرة على التحكم بباب المندب... بعد وقوفها مدججة على مضيق هرمز! فليبق لأميركا وأوروبا بلاد النفط وحقوله، ولتبق لها مفاتيح بواباته وطرق إمداده وناقلاته!

ليس قليلا أن تتمدد «الجمهورية الإسلامية» على طول هذه المساحة، من السودان وسيناء وغزة إلى اليمن صعودا إلى العراق وسورية ولبنان. تحقق لها «تصدير الثورة» باستراتيجية مختلفة، ساعدها انكفاء أميركا عن المنطقة، وتداعي النظام العربي وما خلف «ربيعه» من تفكك في بنى المجتمعات العربية وصراع مكوناتها المختلفة، طوائف ومذاهب وإثنيات، بل لعل هذا التمدد معززا بترسانة من الأسلحة التقليدية ومنظومة صواريخ قادرة على تغطية كل الشرق الأوسط، جعل منها «إمبراطورية» إقليمية لا يمكن تجاوزها في أي بناء لنظام إقليمي، سياسي أو عسكري أمني أو اقتصادي، ولعل هذا المعطى أكثر خطورة من امتلاكها قنبلة نووية لا يمكنها استخدامها، بل يمكن جيرانها الخليجيين مجاراتها بسباق تسلح يحقق لهم توازنا في القدرة على الردع.

بعد هذا، هل يكفي أن يطمئن الرئيس أوباما حلفاءه في المنطقة، وعلى رأسهم السعودية، إلى حرص على تسوية «جيدة» للملف النووي الإيراني، وعلى أمن المنطقة؟ اعتمد سياسة اليد الممدودة مع طهران وواظب من أيام الرئيس أحمدي نجاد ولا يزال، وهو لن يتراجع عن تحقيق إنجاز في الملف النووي الإيراني. وثمة دوائر معنية بالملف تتحدث عن تقدم كبير سيعوض بالتأكيد بعض فشل وعوده بتحقيق تسوية للصراع العربي– الإسرائيلي، إذ لا شيء في الأفق حتى الآن يشي بأن جهود وزير خارجيته جون كيري ستثمر في تحقيق اتفاق على قضايا الحل النهائي بين السلطة الفلسطينية وحكومة بنيامين نتانياهو.

كشفت هذه التحولات النظام العربي وصدعت أركانه: سقط العراق، البوابة الشرقية، في يد إيران، وكانت واشنطن شريكا لها في اختيار نوري المالكي لولايتين على رأس الحكومة، وربما جدد لثالثة افتتح معركتها بتسعير الصراع المذهبي مع المحافظات السنية وبحملة اتهامات للمملكة وقطر بدعم الإرهاب. وانخرطت الجمهورية الإسلامية وقواها الحليفة في المنطقة في الحرب دفاعا عن النظام في دمشق التي كانت طوال عقود ثالثة الأثافي في قيادة العالم العربي مع السعودية ومصر، ولا طائل من الحديث عما يحدث في لبنان، ولم يبق للرياض وبعض شقيقاتها سوى التعويل على القاهرة من أجل الحفاظ على توازن يتداعى بفعل ما جرّ إليه «الربيع العربي» من انهيارات. وبفعل ما تحبل به الساحة السورية من تدخلات تسعى من خلالها طهران إلى تكريس نفوذها في الإقليم كله، وتسعى موسكو إلى استعادة ماض بليد لتكريس دورها لاعبا دوليا وازنا. كان تعويل بعض العرب لزمن على انخراط تركيا في شؤون الإقليم لعله يحد من غلواء إيران، رهانا في غير محله لأسباب كثيرة باتت معروفة.

استبقت الرياض وصول الرئيس أوباما بتبديد الكثير من الأسئلة التي توكأت عليها إدارته لتبرير ابتعادها عن شركائها التقليديين، وعن تمنعها من الانخراط الجاد في إنهاء الأزمة في سورية. أعلنت جملة من القوانين التي تجرم القتال في الخارج، وقدمت لائحتها الخاصة بحركات «الإرهاب» الذي لم تتوقف عن مقارعته منذ أحداث 11 سبتمبر وما تلاها من تفجيرات في المملكة نفسها. وحددت خياراتها في التعاقب على الحكم توكيدا للاستقرار والاستمرار. يبقى أن الأيام المقبلة ستكشف التزامات إدارة أوباما: هل تعيد النظر في الموقف من الحكم في القاهرة وتبادر إلى إعادة التعاون العسكري معها لوقف التوجه التسليحي نحو موسكو؟ وهل تتيح للمعارضة السورية عتادا يوقف تقدم قوات النظام ويجبره على العودة إلى خيار الحل السياسي على أساس ما نص عليه بيان «جنيف 1»؟ وهل تعيد النظر في شبكة علاقاتها في العراق واستخدام نفوذها في كردستان والوسط والغرب وحتى في بعض الجنوب بما يتيح تداول السلطة ويطفئ النار المذهبية؟ والأهم من كل ذلك، هل تقصر حوارها على الملف النووي وتغض عن مقايضته بالحضور الواسع لإيران في الإقليم؟ الموقف الأميركي من أزمة أوكرانيا لم يكن مشجعا، فهل يتكرر المشهد في المشرق العربي؟ إنها قمة تاريخية ومحطة مفصلية بامتياز. الكرة في ملعب أوباما.

عن «الحياة» اللندنية

الأمير مقرن.. الثقة والاستقرار

طارق الحميد

إذا كان من سمة لعهد الملك عبد الله بن عبد العزيز فهي العمل الدؤوب لترتيب البيت السعودي، والاستمرار في الإصلاح، وعلى كل المستويات، وهما نهجان مستمران منذ تولي خادم الحرمين الشريفين لمقاليد الحكم في السعودية، وآخر هذه القرارات التي تصب في خانة ترتيب بيت الحكم هو قرار مبايعة الأمير مقرن بن عبد العزيز وليا لولي العهد.

والقراءة الأولية لهذا القرار الملكي، وبمباركة من ولي العهد الأمير سلمان بن عبد العزيز، وتأييد من أغلبية هيئة البيعة، هو أن هاجس الملك عبد الله بن عبد العزيز الأساس هو ترتيب بيت الحكم في وقت تشهد فيه المنطقة ككل مرحلة صعبة من التقلبات التي تعصف بكيانات وليس أفرادا، وحكمة هذا النهج الإصلاحي الذي يقوده العاهل السعودي أنه جاء من قبل أن تهب عاصفة القلاقل على المنطقة، حيث اتخذ الملك عبد الله نهج الإصلاح، وترتيب البيت، والشفافية، منذ توليه مقاليد الأمور في السعودية بالقول والعمل، حيث كان العاهل السعودي، ولا يزال، صريحا وشفافا في مواجهة التحديات، ولذا نجد أن التغيير في عهد خادم الحرمين سمة واضحة حيث التقييم، والتقويم، واتخاذ القرارات.

وآخر هذه القرارات كان اختيار الأمير مقرن بن عبد العزيز ليكون وليا لولي العهد، وهذا الاختيار في حد ذاته دليل، ومؤشر، على رؤية خادم الحرمين لبلاده السعودية، ومستقبلها، فالأمير مقرن، ومنذ سنوات، رجل دولة مهتم بالعلم والتعليم والإدارة، وهو أمر عرفته، ولمسته، منذ تشرفي بمعرفة سموه حين كان أميرا للمدينة المنورة، وحتى اليوم، وأبسط مثال على ذلك أننا نجد اليوم، وفي عام 2014، الاهتمام الذي تشهده منطقتنا بالحكومة الإلكترونية، بينما كان هذا الموضوع هو أحد اهتمامات الأمير مقرن منذ ما يزيد على ثلاثة عشر عاما، والأمر نفسه ينطبق على اهتمامه بالتعليم، وتطوير الكفاءات الشابة من أبناء وبنات السعودية، ولا أنسى أن أول نقاش لي مع سموه كان حول التعليم حيث كنت أقضي إجازة في المدينة المنورة بعد عودتي للسعودية يوم كنت حينها طالبا ومراسلا صحافيا في أميركا.

وعليه فإن اختيار الأمير مقرن بن عبد العزيز يعد دليلا على ثقة الملك، والدولة، في رجل بحجم الأمير مقرن، ودليلا على سعي الملك عبد الله لترسيخ الاستقرار من خلال ترتيب البيت السعودي، خصوصا أن الأمير مقرن رجل دولة تقلد مناصب عدة، منها إدارة ملفات داخلية، كإمارة المدينة المنورة، وقبلها حائل، وكذلك توليه مسؤولية جهاز الاستخبارات، وكونه مبعوثا شخصيا لخادم الحرمين الشريفين، هذا فضلا عن خلفية الأمير مقرن العسكرية كطيار مقاتل، وفوق هذا وذاك فهو أحد أبناء المؤسس الراحل الملك عبد العزيز آل سعود رحمه الله، ومضاف لكل ذلك اهتمامه بالعلم والتعليم، والتطوير الإداري، وهذا ما تحتاجه السعودية اليوم بقدر ما تحتاج إلى الاستقرار، وترتيب البيت الداخلي. ولذا فإن اختيار الأمير مقرن هو دليل على ثقة، وسعي دؤوب للتطوير والاستقرار الذي هو ضالة المنطقة ككل، وليس السعودية وحدها.

عن «الشرق الأوسط» اللندنية

الثورات العربية ونهاية الفرز الأيديولوجي

خالد الطراولي

بين المكاسب والمثالب يترنح تقييم الثورات العربية، بين منتظر ومستعجل يتشكل خطاب النخبة والعامة.

الثورات العربية مسار وعملية، لحظة صفر وزحف نحو الآفاق، جمهور طويل عريض رفع الراية عاليا ودفع الثمن باهظا من أجل أن يعيش كرامته وحقوقه بعيدا عن الفساد والإفساد والاستبداد.

انطلقت الثورات العربية كأحلام وآمال، اشتركت فيها النخب والجماهير، فكانت الثورية والوطنية إطارها، وحقوق الناس وكرامتهم عنوانها البارز ويافطتها العليا، كان بعض النخبة تراكم فعلها النضالي عبر مسيرة شاقة وطويلة عبرت بها المشانق والمنافي والسجون سنوات جمر حمراء، وكان بعض العامة وقودا لهذا التدافع فساهم في النضال ودفع الثمن مرتفعا في نفسه وأهله.

كانت الجماهير يعيش أغلبها –ولا شك– في صمت أو ركون، لكنه كان صمت العواصف والرياح العاتية، حتى إذا جاءت ساعة الصفر ولحظة الانفجار كانت العامة في الصدارة، وباغتت اللحظة النخب والأنظمة الحاكمة على السواء ووقع المنشود وانتصرت الثورة وولت رؤوس الاستبداد وسقطت الأقنعة، وكان ربيعا عربيا بامتياز يخطو خطوات البناء الأولى.

البداية «الثورية»

تعثرت التجربة في سوريا، ترنحت في اليمن، لم تستو في مصر، ترنو إلى النجاح في تونس، هذه هي الثورات العربية في لحظة فارقة وحاسمة، أهداف ما زالت بعيدة عند البعض، ملموسة عند البعض الآخر، لكنها ثورة والثورات مسار والمسار لم ينته.

في هذه المسارات الثورية كان الطريق طويلا رغم محدودية الزمان «ثلاث سنوات» غير أن المتغيرات كانت كثيرة ومتنوعة وصادمة، سقط البعض من النخب في الطريق، سقط رأس الاستبداد وبقيت منظومته تصول وتجول، في الخفاء أولا ومتنكرة، ثم تجرأت وأسقطت القناع، كانت النخبة رأس الحربة في مرحلة الثورة، وكانت الجماهير تستثير القيادة وترنو إلى جنان بابل المعلقة.

كان لقاء بين النخب لحمل مشعل الثورة وأهدافها وبنائها، تعددت المرجعيات وتوحد الهدف الثوري، تنوعت الأيديولوجيات والتقى الجميع على العرس الثوري ووهجه، لم يترك أحد كتابه خارجا ويضعه على الرف ويدخل الديوان عاريا من كل مرجع أو جذور، دخل الإسلامي المشهد حاملا مشروعه، كانت عناوينه متعددة لكن اليافطة الكبرى تحمل شعارا بارزا جامعا شاملا عند البعض منهم أو حلما مخفيا عند آخرين «الإسلام هو الحل».

ودخل الليبرالي المشهد ولو بترنح في البداية، لأن من سبقه من أنظمة الفساد والاستبداد كان يحمل عنوانا لليبراليا في الاقتصاد وإن كان كاذبا في السياسة أو مغشوشا، فعلا سوطه ناقدا لمن سبق واعتبره انحرافا عميقا عن الليبرالية الحقة التي تعني تلازم الحرية في السياسة والاقتصاد.

ودخل اليساري المشهد بكل قوة، فالثورات والانتفاضات والرفض والمعارضة خبزه وإدامه، تاريخه ونضاله، مبادئه وثوابته، فكانت شعارات الثورة أقرب إليه كلمات ومطالب، وأهداف الثورة كانت أهدافه ولعلها من ممتلكاته.

كان لقاء العائلات الفكرية متجانسا، كانت حمية الثورة وجماهيريتها قد طفت وهيمنت فلم تدع أحدا يرفع صوته المرجعي أكثر من صوت الشعوب، ولا صوت يسمع غير صوت الثورة والجماهير العاتية، لم يتذكر أحد لأيديولوجيته ولم يضعها ولكنه أخفاها في جعبته إلى حين!

لن نغوص في تعريف الأيديولوجيا فهو ليس جوهر البحث، ولكنه عالم الأفكار عند البعض أو علم الحق، أو مجموعة نظم فكرية كلية ومغلقة عند آخرين.

لم تغب الأيديولوجيا في المراحل الأولى للثورات العربية، ولكنها لم تكن في الصدارة ثم ظهرت عاتية مدوية لما بدأ الصراع نحو السلطة، فالإسلامي تشبث بمرجعيته الدينية وقراءته وتأويله لها وأظهر ثوريتها، وبدا يعلن مشروعه المستمد أساسا منها.

وعلت أصوات الليبراليين واليساريين في برامجهم الانتخابية من منطلق كتاب أيديولوجي مفتوح على الواقع المعيش، وأصبح الجميع يغني على ليلاه من منطلق أيديولوجي، ولهدف ثوري بارز تشكله أحلام الجماهير وتطلعاتها ليوم أفضل.

انتهت مرحلة الانتخابات، وكان الفوز حليف الإسلاميين في أغلبيتهم، حكموا منفردين في مصر، وتقاسموا السلطان في تونس، ودخل المشهد السياسي في طور جديد واستقطاب جديد فاجأ الجميع ليكتب بقلم يرتعش أحيانا قصة الثورات العربية ومنحنيات مساراتها.

قصة الثورة والأيديولوجيا

سقط الاستقطاب الأيديولوجي وانتهى الفرز الثوري إلى ضفتين، واختلفت الثورة التونسية والمصرية في تحديد الضفاف وعنونة مضامينها، واجتمعتا في تأكيد هذه الفجوة والقطيعة بين طرفين أساسيين في المشهد السياسي الجديد.

التحق أغلب اليسار التونسي ممثلا خاصة في حزب العمال وما يدور حوله من أحزاب صغيرة بالتحالف مع حزب نداء تونس، هذا الحزب الليبرالي الذي شمل عديدا من الوجوه التجمعية التابعة للنظام السابق مع مستقلين ودستوريين، ويترأسه السيد الباجي قايد السبسي أحد السياسيين البارزين الذي عايش كلا من فترتي بورقيبة وبن علي وكان وزيرا لهما.

فالتقت عائلة اليسار مع بعض أطراف العائلة التجمعية رغم اختلاف المرجعية والعداء المبدئي والصراع التاريخي بينهما، ووُضعت المعارك الأيديولوجية جانبا من أجل توحد الصف ضد حركة النهضة، وكان المشترك الحداثي باعثا أساسيا لهذا الانقلاب وهذا التوجه الجديد رغم اختلاف المرجعية والمسار التاريخي وحتى بناء المشروع المجتمعي.

والغريب حقا في تأكيد نهاية الفرز الأيديولوجي أن أحاديث تبرز من هنا وهناك من كل من الضفتين سواء حركة النهضة أو هذا الحزب الليبرالي تدعم فكرة تقاربهما، ولمَ لا؟ حكم البلاد معا وتقاسم منازل السلطة لاحقا!

الخارطة الجينية للمشهد السياسي

في تونس تتشكل بين ضفتين: قوى الثورة تجتمع فيها أحزاب وجمعيات وحزبيون قدامى، سواء من حركة النهضة أو اليسار، ومن مستقلين من كل الأطياف المرجعية «يسار ويمين ووسط»، وكل هذا الطيف السياسي يرى أن الثورة اختطفت ، وأن الثورة المضادة أصبحت لاعبا أساسيا وغير مخفي عن الساحة.

أما الضفة الأخرى فيرى البعض أنها تعمل على استرجاع المنظومة القديمة أو بناء منظومة جديدة بنفس رجال القديم ومصالحهم، ولعل هدف هؤلاء هو الغلق النهائي لقوسي الثورة وردم الربيع العربي في تونس إلى الأبد.

وكانت التجربة المصرية معبرة بعد عزل الرئيس المنتخب محمد مرسي، حيث التقى الجيش والليبراليون وبعض اليسار ورموز دينية إسلامية في أعلى المقامات من شيخ الأزهر ومفتي جمهورية سابق، وحزب النور السلفي في صف واحد.

كان انقلابا على الشرعية ولا شك، ولكنه انقلاب جمع المتناقضات والمتشابهات، ترنحت الأيديولوجيا ثم سقطت بعيدا أو هكذا ظهرت للعيان واجتمع النقيض بالنقيض تحت لوحة مبررة: إنقاذ مصر، حماية مصر، الدفاع عن مصر، ونسي الجمع الكريم أن البناء جاء خارج الشرعية وبعون من مصالح مشتركة دفعت بالمرجعيات جانبا وجمعتها الإطاحة بضفة بأكملها تحت مظلة «الوطنية».

إن دخول حزب النور السلفي على الخط أو زعامات إسلامية معتبرة في دعم ضفة أقل ما يقال عنها إنها ليبرالية يسارية التوجه، ليبرالية يسارية المصير، في مواجهة ضفة تشترك معها في المرجعية والنسق العام، يبعث برسالة نعي للاستقطاب الأيديولوجي ويؤكد أن الفرز الحالي والمستقبلي لن يكون إلا ثوريا وطنيا خالصا أو لا يكون.

البعد الأخلاقي

أصبح الثوار الجدد أو المستبقون على روح الثورة لغيفا من النخب تحمل بعضها الهاجس الإسلامي وبعضها الهاجس اليساري أو حتى الليبرالي، وأصبحت الضفة المقابلة تحمل التنوع نفسه عمامة وقبعة، «برنسا» وبنطلونا.

بين من مع الثورة في أحلامها وأهدافها ويعتبر الثورة لم تنته ووقع الاعتداء عليها ووجب الدفاع عنها وحمايتها من ثورة مضادة ممنهجة وضاربة، وبين من يسعى بوعي أو بغير وعي للعودة إلى الوراء وإعادة المنظومة القديمة بحرسها القديم أو برؤوس جديدة.

بين هذا وذاك يتشكل المشهد السياسي الجديد في كل من تونس ومصر على توترات نهاية الأيديولوجيا كتعبير عن فرز واستقطاب وريادة المنهج الثوري المثبت على السؤال المركزي والمحوري ولعله سؤال النهضة والبناء: من مع الثورة، ومن ضدها؟

لقد كانت الثورات العربية مصفاة جيدة للفرز، كانت سقوف الوعي المطلوبة مرتفعة نظرا لتجمع آلة الدهاء والمكر على صعيد واحد وبلغة ذكية مبرمجة وفاعلة، فلم يقف أمام سطوتها تدين مغشوش ولا علم منقوص، فكثر المتساقطون في الطريق من دعاة ومفكرين وسياسيين وقامات فكر وفقه، وكانت «البلية» عامة و«الفتنة» كبيرة واختلط الحابل بالنابل حتى أصبح شعار البعض «سلم سلم!».

لعلها البراغماتية المعلن عنها والتي جعلت الأضداد يلتقون والمختلفين يجتمعون والخصوم يتوحدون! لعلها واقعية مغشوشة ومتهافتة تريد عيش اللحظة ولو على حساب الإستراتيجيا والمبادئ! كل ذلك يجوز ولكن المحسوم أمره أن الفرز الأيديولوجي قد خرج من التاريخ هذه المرة.

إن نهاية الاستقطاب والفرز الأيديولوجي تعتبر إحدى النتائج المعتبرة والمهمة للثورات العربية، ولعل دخول الفرز الثوري والوطني يمثل البداية الحقيقية للثورات العربية.

لقد غاب البعد الأخلاقي في الربيع العربي، ولعل ثورة لا تحمل الجوهر الأخلاقي قائما ومحددا في مسارها وفي أهدافها هي ثورة مبتورة أو مغشوشة أو لم تقع!

واستجلاب الفرز الثوري في المشهد الجديد هو استجلاب لهذا الدور المنسي والمغيب للأخلاق في الحسم والفرز والبناء، فهل هي نهاية الأيديولوجيا وبداية عصر الإنسان، ولكن أي إنسان؟

عن «الجزيرة نت»